

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ديوان رئاسة مجلس الوزراء

رقم الصادر: ٣٧١٥١/ب

تاريخ الصادر: ١٤٣١/٠٦/١٣

المرفعات: ٢ لفة كرف منقسم



برقية

المملكة العربية السعودية

ديوان رئاسة مجلس الوزراء

(٠٧١)

سلمه الله

صاحب المعالي وزير المالية

نسخة لوزارة الداخلية

نسخة لوزارة الخارجية

نسخة لمجلس الشورى

نسخة لوزارة الخدمة المدنية

نسخة لوزارة الاقتصاد والتخطيط

نسخة لوزارة التجارة والصناعة

نسخة لوزارة الثقافة والإعلام

نسخة لديوان المراقبة العامة

نسخة للهيئة العامة للاستثمار

نسخة للأمانة العامة لمجلس الوزراء

نسخة لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء

نسخة للمركز الوطني للوثائق والمحفوظات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

نبعث لكم طيه مايلي:

أولاً: نسخة من قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠٦) وتاريخ ١٤٣١/٦/١٠ هـ القاضي

بالموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية بيلاروس

بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقعة في مدينة (منسك) بتاريخ

١٤٣٠/٧/٢٧ هـ الموافق ٢٠٠٩/٧/٢٠ م، بالصيغة المرفقة بالقرار.

ثانياً: نسخة من المرسوم الملكي الكريم رقم (م/٢٩) وتاريخ ١٤٣١/٦/١٢ هـ

الصادر بالمصادقة على ذلك.

ونأمل إكمال اللازم بموجه.. وتقبلوا تحياتنا...،،،

عبدالعزیز بن فهد بن عبدالعزيز

رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء





الرقم : م/٢٩

التاريخ : ١٤٣١/٦/١٢ هـ

بِعون الله تعالى

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمير الملكي رقم (٩٠/ف) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبناءً على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء، الصادر بالأمير الملكي رقم (١٣/ف) بتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ.

وبناءً على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى، الصادر بالأمير الملكي رقم (٩١/ف) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (١/١) بتاريخ ١٤٣١/٣/٧ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠٦) بتاريخ ١٤٣١/٦/١٠ هـ.

رسمنا بما هو آت :

أولاً : الموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية

بيلاروس بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقعة في مدينة

منسك بتاريخ ١٤٣٠/٧/٢٧ هـ الموافق ٢٠٠٩/٧/٢٠ م، بالصيغة المرفقة.

ثانياً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.

عبدالله بن عبدالعزيز



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية

مجلس الوزراء

الأمانة العامة

قرار رقم : (٢٠٦)

وتاريخ : ١٠/٦/١٤٣١هـ

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ١٣٢٥٣/ب وتاريخ ١٧/٣/١٤٣١هـ ، المشتملة على خطاب معالي وزير المالية بالنيابة رقم ٦٩٨٨ وتاريخ ٧/٨/١٤٣٠هـ ، المرافق له مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية بيلاروس بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات ، الموقع عليه في مدينة منسك بتاريخ ٢٧/٧/١٤٣٠هـ الموافق ٢٠/٧/٢٠٠٩م.

وبعد الاطلاع على مشروع الاتفاقية المشار إليه.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤) وتاريخ ١٧/١/١٤٢٨هـ.

وبعد الاطلاع على المحضر رقم (٤٤٦) وتاريخ ٢٤/٩/١٤٣٠هـ ، المعد في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (١/١) وتاريخ ٧/٣/١٤٣١هـ.

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٢٦٧) وتاريخ ٦/٤/١٤٣١هـ.

يقرر

الموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية بيلاروس بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات ، الموقع في مدينة منسك بتاريخ ٢٧/٧/١٤٣٠هـ الموافق ٢٠/٧/٢٠٠٩م ، بالصيغة المرفقة. وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك ، صيغته مرافقة لهذا.

عبدالله

رئيس مجلس الوزراء



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اتفاقية بين

حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية بيلاروس بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

إن حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية بيلاروس (المشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفين المتعاقدين") .

رغبة في تكثيف التعاون الاقتصادي بين الدولتين ، وعزماً على تهيئة ظروف مواتية للاستثمارات من قبل مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر على أساس المنفعة المتبادلة.

وإدراكاً منهما بأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات من شأنها تنشيط مبادرة الأعمال وزيادة الازدهار في كلا البلدين ، قد اتفقتا على ما يلي :

(المادة الأولى)

لأغراض هذه الاتفاقية : تعني المصطلحات التالية المعاني الموضحة أمام كل منها :

1- استثمار : كل نوع من الأصول التي يملكها أو يسيطر عليها مستثمر من طرف متعاقد في إقليم الطرف المتعاقد الآخر وفقاً لتشريعات هذا الطرف ، ويشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

- أ- الممتلكات المنقولة وغير المنقولة ، وكذلك أي حق آخر مثل: الرهونات العقارية ، أو الإيجارات ، أو حق حجز ممتلكات مدين وفاءً لدين ، أو تعهدات وحقوق أخرى مشابهة.
- ب- الأسهم عموماً وأسهم الشركات وسنداتها وأي نوع آخر من الحقوق أو المصالح في الشركات والأوراق المالية التي يصدرها طرف متعاقد أو أي من مستثمريه .

ج- المطالبات بالأموال مثل القروض، أو بأي نشاط ذي قيمة اقتصادية مرتبط بالاستثمار .



د- حقوق الملكية الفكرية التي تشمل - على سبيل المثال لا الحصر - حقوق الطبع وبراءات الاختراع والتصاميم الصناعية والمعرفة الفنية، والعلامات التجارية الفارقة، وأسرار التجارة والأعمال والأسماء والشهرة التجارية .
هـ- أي حق ممنوح بموجب نظام أو عقد عام أو أي ترخيص أو تصريح أو امتياز أصدره طرف متعاقد وفقاً لنظامه .

ولا يؤثر أي تغيير في الشكل الذي تستثمر به الأصول أو يعاد استثمارها - على تصنيفها الاستثماري ، بشرط ألا يتعارض هذا التغيير مع تشريعات الطرف المتعاقد الذي يجري الاستثمار في إقليمه .

2- العائدات : المبالغ التي يدرها أي استثمار ، وتشمل - على سبيل المثال لا الحصر - الأرباح ، وأرباح الأسهم، والربوع ، ومكاسب رأس المال ، وأي مدفوع مماثل .
3- مستثمر :

أ- فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية يعني ما يلي :

1/1- الأشخاص ذور الصفة الطبيعية حاملون جنسية المملكة العربية السعودية وفقاً لأنظمتها .

2/1- أي كيان له - أو ليست له - شخصية قانونية أسس وفقاً لأنظمة المملكة العربية السعودية ومقره الرئيس في إقليمها مثل : الهيئات ، والمؤسسات والجمعيات التعاونية والشركات ، والشراكات والمكاتب والمنشآت والصناديق والمنظمات وجمعيات الأعمال والكيانات المماثلة الأخرى، بصرف النظر عما إذا كانت محدودة المسؤولية أو لم تكن .

3/1- حكومة المملكة العربية السعودية ومؤسساتها وسلطاتها المالية ، مثل مؤسسة النقد العربي السعودي، والصناديق العامة، والمؤسسات الحكومية الأخرى المماثلة في المملكة العربية السعودية .



ب- فيما يتعلق بجمهورية بيلاروس يعني ما يلي :

ب/1- الأشخاص ذوو الصفة الطبيعية حاملون لجنسية جمهورية بيلاروس وفقاً لقوانينها .

ب/2- الشخص ذو الصفة القانونية ، ويشمل الشركات ، وجمعيات الأعمال ، وشركات التضامن ومؤسسات الدولة والهيئات الأخرى المؤسسة وفقاً لأنظمة جمهورية بيلاروس .

4- إقليم : المناطق التي تدخل ضمن الحدود البرية ، والمناطق البحرية والمناطق المغمورة التي يمارس فيها كل من الطرفين المتعاقدين السيادة والحقوق السيادية أو القضائية وفقاً للقانون الدولي .

(المادة الثانية)

1- يقوم كل طرف متعاقد بتشجيع استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر في إقليمه بقدر الإمكان ، ويسمح بدخول هذه الاستثمارات وفقاً لأنظمتهم . ويمنح كل طرف متعاقد في أي حال من الأحوال هذه الاستثمارات معاملة منصفة وعادلة .

2- تتمتع الاستثمارات الخاصة بمستثمري أي من الطرفين المتعاقدين في كافة الأوقات بالحماية والأمن الكاملين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

3- لا يتخذ أي من الطرفين المتعاقدين في إقليمه - بأي حال من الأحوال - أي تدبير تعسفي أو تمييزي من شأنه أن يضعف إدارة استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر القائمة على إقليمه، أو صيانتها، أو استخدامها، أو التمتع بها ، أو التصرف فيها .

(المادة الثالثة)

1- يمنح كل طرف متعاقد استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر وكذلك عواندها - بمجرد السماح بدخولها - معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها لاستثمارات وعواند استثمارات

مستثمري أي دولة تالفة



ا. د.

3

كتب

2- يمنح كل طرف متعاقد - وفقاً لتشريعاته - استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر وكذلك عوائدها - بمجرد السماح بدخولها - معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها لاستثمارات مستثمريه وعوائدها.

3- يمنح كل طرف متعاقد في إقليمه مستثمري الطرف المتعاقد الآخر - فيما يتعلق بإدارة الاستثمارات أو صيانتها أو استخدامها أو التمتع بها أو التصرف فيها أو فيما يتعلق بوسائل ضمان حقوقهم في مثل هذه الاستثمارات كالتحويلات والتعويضات أو فيما يتعلق بأي نشاط آخر له ارتباط بذلك - معاملة لا تقل أفضلية عن المعاملة التي يمنحها لمستثمريه أو لمستثمري دولة ثالثة أيهما أفضل .

4- لا تسري الأحكام الواردة في الفقرات (1) ، (2) ، (3) من هذه المادة على المزايا التي يمنحها أي من الطرفين المتعاقدين لمستثمري دولة ثالثة بمقتضى عضويته في اتحاد جمركي أو اتحاد اقتصادي أو سوق مشتركة أو منطقة تجارة حرة ، أو أي ترتيب اقتصادي مماثل .

5- لا تسري الأحكام الواردة في هذه المادة على الأمور المتعلقة بالضرائب.

(المادة الرابعة)

1- لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين مصادرة الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرون من الطرف المتعاقد الآخر . كما لا يجوز له تأمينها ، أو إخضاعها لأي إجراء تترتب عليه آثار لها مفعول المصادرة أو التأمين (ويشار إليها فيما بعد بـ "المصادرة") ، إلا أن يكون ذلك للمنفعة العامة ومقابل تعويض عاجل ومناسب وفعال ، وبشرط أن تكون هذه الإجراءات غير تمييزية ووفقاً للأنظمة الداخلية ذات التطبيق العام . يكون هذا التعويض معادلاً لقيمة الاستثمار الذي صودر مباشرة قبل التاريخ الذي شاع فيه العلم بالقيام أو احتمال القيام بالمصادرة أو التأمين أو أي إجراء مماثل أيهما يأتي أولاً . ويدفع هذا التعويض دون تأخير مشتملاً على معدل عائد حتى وقت الدفع . ويكون هذا التعويض قابلاً للتحويل إلى نقد وقابلاً للتحويل إلى الخارج بلا قيود . تتم في وقت المصادرة أو التأمين أو الإجراء المماثل - أو قبل ذلك - صياغة

نص بأسلوب مناسب، وذلك لتقرير مثل هذا التعويض ودفعه . وتخضع نظامية هذه المصادرة، وكذلك مبلغ التعويض، للمراجعة وفقاً لقواعد الإجراءات القانونية.

2 - يُمنح مستثمرو أي طرف متعاقد تلحق باستثماراتهم خسائر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر - نتيجة للحرب أو أي نزاع مسلح آخر، أو ثورة أو حالة طوارئ وطنية أو أية حادثة مماثلة - معاملة من هذا الطرف لا تقل أفضلية عن المعاملة التي يمنحها لمستثمريه، فيما يتعلق برد الاستثمار إلى ما كان عليه أو بالتعويض عن الأضرار أو الخسائر، على أن تكون هذه المدفوعات قابلة للتحويل بلا قيود.

3 - يتمتع مستثمرو أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر بمعاملة الدولة الأولى بالرعاية فيما يتعلق بالأمور المنصوص عليها في هذه المادة .

(المادة الخامسة)

إذا دفع أي من الطرفين المتعاقدين أو أي جهة ذات علاقة مبلغاً لمستثمر - بموجب ضمان لاستثماره في إقليم الطرف المتعاقد الآخر - فإن هذا الطرف يقر بتحويل أي حق أو مطالبة من جانب المستثمر أو أي من الكيانات التابعة له إلى الطرف المتعاقد الأول أو أي جهة ذات علاقة به .

(المادة السادسة)

1- يضمن كل طرف متعاقد لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر - بعد الوفاء بجميع الالتزامات الضريبية - التحويل الحر للمدفوعات المتعلقة بالاستثمارات أو عائداتها التي في حوزتهم في إقليم الطرف المتعاقد الأول ، وبخاصة ما يأتي:

أ- رأس المال والمبالغ الإضافية الخاصة بصيانة الاستثمار أو زيادته .

ب- العائدات .

ج- المبالغ التي تسدد بها القروض .



- د- الإيرادات المتحققة من تصفية الاستثمار أو بيعه كله أو جزء منه .
هـ- التعويض المنصوص عليه في المادة (الرابعة) .

(المادة السابعة)

- 1- تتم التحويلات المنصوص عليها في المواد (الرابعة) أو (الخامسة) أو (السادسة) دون تأخير وبسعر الصرف السائد المعمول به في السوق في التاريخ الذي يتقدم فيه المستثمر بطلب التحويل .
2- إذا لم يكن هناك سعر صرف سائد في السوق, يكون سعر الصرف مطابقاً لسعر الصرف الحاصل من تلك الأسعار التي يطبقها صندوق النقد الدولي لتحويل العملات المعنية إلى حقوق السحب الخاصة.

(المادة الثامنة)

إذا كانت تشريعات أي من الطرفين المتعاقدين أو الالتزامات السارية وفقاً للقانون الدولي أو تلك التي تنشأ فيما بعد بين الطرفين المتعاقدين بالإضافة إلى هذه الاتفاقية، تتضمن أحكاماً تنظيمية عامة أو خاصة ، توفر لاستثمارات مستثمري المتعاقد الآخر معاملة أفضل من تلك المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ، فإن تلك الأحكام تسمو - إلى المدى الذي تكون فيه أفضل - على هذه الاتفاقية .

(المادة التاسعة)

تسري هذه الاتفاقية أيضاً على الاستثمارات القائمة - قبل تاريخ العمل بهذه الاتفاقية - من قبل مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر بما يتمشى مع تشريعاته.



(المادة العاشرة)

- 1- تسوى الخلافات التي تنشأ بين الطرفين المتعاقدين حول تفسير الاتفاقية أو تطبيقها ودياً كلما كان ذلك ممكناً عبر القنوات الدبلوماسية .
- 2- في حالة تعذر تسوية الخلاف بهذه الطريقة خلال ستة أشهر ، فإنه يعرض بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين على هيئة التحكيم .
- 3- تُشكل هيئة تحكيم خاصة لهذا الغرض على النحو التالي :
يقوم كل طرف متعاقد بتعيين عضو واحد، ويتفق هذان العضوان على اختيار مواطن دولة ثالثة رئيساً لهما ، وتعيّنه حكومتا الطرفين المتعاقدين ، ويعين العضوان خلال (شهرين) والرئيس خلال ثلاثة (أشهر) من التاريخ الذي أبلغ فيه أي من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر بنيته عرض موضوع النزاع على هيئة تحكيم .
- 4- إذا لم تراعى المدد المنصوص عليها في الفقرة (3) من هذه المادة ، يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين إذا لم يكن هناك أي ترتيب آخر في هذا الخصوص دعوة رئيس محكمة العدل الدولية لإجراء التعيينات اللازمة، وإذا كان الرئيس من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين أو كان هناك ما يحول دون قيامه بالمهمة المذكورة ، يجري نائب الرئيس التعيينات اللازمة، وإذا كان نائب الرئيس أيضاً من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين أو كان هناك ما يحول بينه وبين قيامه بالمهمة المذكورة ، فإن عضو محكمة العدل الدولية التالي له في المرتبة والذي لا يكون من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين يجري التعيينات المطلوبة .
- 5- تتوصل هيئة التحكيم إلى قراراتها بأغلبية الأصوات ، وتكون هذه القرارات نهائية وملزمة، ويتحمل كل طرف متعاقد تكلفة العضو التابع له وتكاليف إبداء المشورة ضمن إجراءات نظر التحكيم . أما تكاليف الرئيس وغيرها من جوانب الإنفاق المتبقية، فيتحملها كلا الطرفين المتعاقدين بالتساوي ، ويمكن لهيئة التحكيم عمل ترتيب مختلف في شأن التكاليف . وفيما يتعلق بجميع الأمور الأخرى ، تحدد هيئة التحكيم الإجراءات الخاصة بها .

(المادة الحادية عشرة)

- 1- تسوى المنازعات الخاصة بالاستثمارات بين طرف متعاقد ومستثمر من الطرف المتعاقد الآخر فيما له علاقة بهذه الاستثمارات في إقليم الطرف المتعاقد المذكور أولاً ودياً بقدر الإمكان .
- 2- إذا تعذرت تسوية مثل هذه المنازعات بالكيفية الموضحة بالفقرة (1) من هذه المادة وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ التقدم بطلب التسوية، يعرض - بناء على طلب المستثمر - النزاع على المحكمة المختصة لدى الطرف المتعاقد الذي يتم الاستثمار في إقليمه . أو عرضه على :
 - أ- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار الذي تأسس بموجبه اتفاقية 18 مارس 1965م الخاصة بتسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى . أو
 - ب- هيئة تحكيم مختصة تؤسس وفقاً لقواعد تحكيم لجنة القانون التجاري الدولي التابعة للأمم المتحدة . أو
 - ج- أي شكل آخر من أشكال التسوية بالتحكيم يتفق عليه أطراف النزاع .
- 3- إذا رفع النزاع وفقاً للفقرة (2) من هذه المادة إلى المحكمة المختصة لدى الطرف المتعاقد، فإنه لا يمكن للمستثمر أن يلجأ في الوقت نفسه إلى التحكيم الدولي . وإذا عرض النزاع على التحكيم يكون الحكم ملزماً ولا يخضع لأي استئناف أو تسوية ، خلاف ما هو منصوص عليه في الاتفاقية المذكورة . وينفذ الحكم وفقاً للقوانين الوطنية .
- 4- لا يحق أثناء إجراءات التحكيم وأثناء تنفيذ قرارات التحكيم أن يحتج الطرف المتعاقد المعني في النزاع بسيادته أو بحقيقة أن مستثمر الطرف المتعاقد الآخر قد تلقى تعويضاً بموجب عقد تأمين فيما يتعلق بكل خسائره أو بجزء منها .

(المادة الثانية عشرة)

يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين أن يقترح على الطرف المتعاقد الآخر إجراء مشاورات حول أي موضوع يتعلق بهذه الاتفاقية . وتعد هذه المشاورات في مكان وزمان يتفق عليهما من خلال القنوات الدبلوماسية .



(المادة الثالثة عشرة)

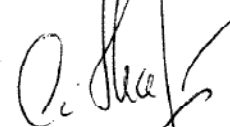
تكون هذه الاتفاقية سارية المفعول بصرف النظر عما إذا كانت هناك علاقات دبلوماسية أو قنصلية بين الطرفين المتعاقدين .

(المادة الرابعة عشرة)

- 1- تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد ثلاثين يوماً من تاريخ آخر إشعار خطي متبادل يؤكد إنهاء الإجراءات النظامية الداخلية اللازمة لدخولها حيز التنفيذ .
- 2- تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة عشر (10) سنوات، وتظل سارية المفعول بعد ذلك إلى أن يبلغ أي من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر - كتابة - بنيته في إنهائها . ويصبح إبلاغ الإنهاء نافذاً بعد مضي سنة من تاريخه .
- 3- في حالة إنهاء العمل بهذه الاتفاقية، فإن أحكام المواد من (الأولى) إلى (الثالثة عشرة) تظل نافذة المفعول لمدة عشرين سنة أخرى اعتباراً من تاريخ إنهائها .

وقعت هذه الاتفاقية في مدينة منسك بتاريخ 27 رجب 1430 هـ الموافق 20 يولية 2009م من نسختين أصليتين باللغات العربية والروسية والإنجليزية ، وجميع النصوص متساوية الحجية . وفي حالة الاختلاف في التفسير فإن النص الإنجليزي هو المعتمد .

عن حكومة جمهورية بيلاروس


سيرجي مارتينوف
وزير الخارجية

عن حكومة المملكة العربية السعودية


إبراهيم بن عبدالعزيز العساف
وزير المالية



AGREEMENT

between the Government of the Kingdom of Saudi Arabia

and

the Government of the Republic of Belarus

on promotion and reciprocal protection of investments

The Government of the Kingdom of Saudi Arabia and the Government of the Republic of Belarus hereinafter referred to as the Contracting Parties,

desiring to intensify economic cooperation between both states,

intending to create favourable conditions for investments made by investors of the State of one Contracting Party in the territory of the State of the other Contracting Party,

recognizing that the reciprocal promotion and protection of such investments are apt to stimulate business initiative and to increase the prosperity of both nations,

have agreed as follows:

Article 1

For the purposes of this Agreement:

1. The term "investment" means every kind of asset, owned or controlled by an investor of a Contracting Party in the territory of the State of the other Contracting Party according to its legislation and in particular, but not exclusively includes:

a) movable and immovable property as well as any rights, such as mortgages, leases, liens and pledges and other similar rights;

b) shares, stocks and debentures of companies and other kinds of rights or interests in companies as well as securities issued by a Contracting Party or any of its investors;

c) claims to money such as loans or to any performance having an economic value, associated with an investment;

d) intellectual property rights, including but not limited to copyrights, patents, industrial designs, know-how, trademarks, trade and business secrets, trade names, good-will;

e) any right conferred by law or under public contract or any licenses, permits or concessions issued according to law.

Any alteration of the form in which assets are invested or reinvested shall not affect their classification as investment, provided that such alteration is not in conflict with the legislation of the State of the Contracting Party in the territory of which the investment is made.

2. The term "returns" means the amounts yielded by an investment in particular, but not exclusively includes, profit, dividends, royalties, capital gains or any similar payments.

3. The term "investor" means:

a) in respect of the Kingdom of Saudi Arabia:

I) natural persons possessing the nationality of the Kingdom of Saudi Arabia in accordance with the law of the Kingdom of Saudi Arabia;

II) any entity having or having no legal personality and constituted in accordance with the laws of the Kingdom of Saudi Arabia and having its head office in its territory such as corporations, enterprises, cooperatives, companies, partnerships, offices, establishments, funds, organizations, business associations and other similar entities irrespective of whether or not they are of limited liability;

III) the Government of the Kingdom of Saudi Arabia and its financial institutions and authorities such as the Saudi Arabian Monetary Agency, public funds and other similar governmental institutions existing in Saudi Arabia.

b) in respect of the Republic of Belarus:

I) natural persons having the nationality of the Republic of Belarus in accordance with the respective laws of the Republic of Belarus;

II) any legal person, including companies, business associations, partnerships, state institutions and other organizations established under the laws of the Republic of Belarus.

4. The term "territory" means in addition to the zones contained within the

land boundaries, the marine and submarine zones over which the Contracting Parties exercise sovereignty and sovereign or jurisdictional rights under international law.

Article 2

(1) Each Contracting Party shall in its territory promote as far as possible investments by investors of the other Contracting Party and admit such investments in accordance with its legislation. It shall in any case accord such investments fair and equitable treatment.

(2) Investments by investors of either Contracting Party shall at all times enjoy full protection and security in the territory of the other Contracting Party.

(3) Neither Contracting Party shall in any case in its territory impair by arbitrary or discriminatory measures the management, maintenance, use, enjoyment or disposal of investments of investors of the other Contracting Party.

Article 3

(1) Each Contracting Party shall grant investments once admitted and investment returns of the investors of the other Contracting Party a treatment not less favourable than that accorded to investments and investment returns of investors of any third state.

(2) In accordance with its laws and regulations, each Contracting Party shall grant investments once admitted and investment returns of the investors of the other Contracting Party a treatment not less favorable than that accorded to investments and investment returns of its investors.

(3) Each Contracting Party shall accord the investors of the other Contracting Party in connection with the management, maintenance, use, enjoyment or disposal of investments or with the means to assure their rights to such investments like transfers and indemnification or with any other activity

associated with this in its territory, treatment not less favourable than the treatment it accords to its investors or to the investors of a third state, whichever is more favourable.

(4) The provisions in paragraph (1), (2) and (3) of this Article shall not, however, relate to privileges granted by either Contracting Party to the investors of a third State by virtue of its membership of, or association with, a customs union, an economic union, a common market, a free trade area or similar economic arrangement.

(5) The provisions of this Article shall not apply to tax matters.

Article 4

(1) Investments by investors of either Contracting Party shall not be expropriated, nationalized, or subjected to any other measure, the effects of which would be tantamount to expropriation, nationalization or comparable measures (hereinafter referred to as expropriation) by the other Contracting Party except for the public benefit of that Contracting Party and against prompt, adequate and effective compensation, provided that these measures are not discriminatory and in accordance with domestic laws of general application.

Such compensation shall be equivalent to the value of the expropriated investment immediately before the date on which the actual or threatened expropriation, has become publicly known, whichever is the earlier. The compensation shall be paid without delay and shall carry a rate of return until the time of payment. It shall be effectively realizable and freely transferable.

Appropriate provisions for the determination and payment of such compensation shall have been made at or prior to the time of expropriation. The legality of any such expropriation and the amount of compensation shall be subject to review by due process of law.

(2) Investors of either Contracting Party whose investments suffer losses in the territory of the other Contracting Party owing to war or other armed conflict, revolution, a state of general emergency or any similar event shall be accorded

treatment as regards restitution, indemnification or compensation not less favourable by such other Contracting Party than that accorded by the latter Contracting Party to its own investors. Such payments shall be freely transferable.

(3) Investors of either Contracting Party shall enjoy most favored-nation-treatment in the territory of the other Contracting Party in respect of the matters provided for in this Article.

Article 5

If a Contracting Party or its designated agency makes a payment to an investor under a guarantee it has assumed in respect of an investment made by that investor in the territory of the other Contracting Party the latter Contracting Party shall recognize the transfer of any rights or claim from the investor or any of its affiliates to the former Contracting Party or its designated agency.

Article 6

Each Contracting Party shall guarantee to investors of the other Contracting Party, after all tax obligations have been met, the free transfer of payments in connection with investments and investment returns they hold in the territory of the other Contracting Party, in particular:

- a) the principal and additional amounts to maintain or increase the investment;
- b) the returns;
- c) the repayment of loans;
- d) the proceeds from the liquidation or the sale of the whole or any part of the investment;
- e) the compensation provided for in Article 4.

Article 7

(1) Transfers under Articles 4, 5 or 6 shall be made without delay at the market rate of exchange applicable on the date on which the investor applies for the related transfer.

(2) This rate of exchange shall, in the absence of a market rate of exchange, correspond to the cross rate obtained from those rates which would be applied by the International Monetary Fund for conversions of the currencies concerned into Special Drawing Rights.

Article 8

If the legislation of either Contracting Party or obligations under international law existing at present or established hereafter between the Contracting Parties in addition to this Agreement contain a regulation, whether general or specific, entitling investments by investors of the other Contracting Party to a treatment more favourable than is provided for by this Agreement, such regulation shall to the extent that it is more favourable prevail over this Agreement in this context.

Article 9

This Agreement shall also apply to investments made prior to its entry into force by investors of either Contracting Party in the territory of the other Contracting Party consistent with the latter's legislation.

Article 10

(1) Disputes between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of this Agreement should as far as possible be settled amicable through diplomatic channels.

2) If a dispute cannot thus be settled within six months, it shall upon the request of either Contracting Party be submitted to an arbitration tribunal.

(3) Such arbitration tribunal shall be constituted ad hoc as follows: each Contracting Party shall appoint one member, and these two members shall agree upon a national of a third state as their Chairman to be appointed by the two Contracting Parties. Such members shall be appointed within two months, and such Chairman within three months from the date on which either Contracting Party has informed the other Contracting Party that it intends to submit the dispute to an arbitration tribunal.

(4) If the periods specified in paragraph 3 above have not been observed, either Contracting Party may, in the absence of any other arrangement, invite the President of the International Court of Justice to make the necessary appointments. If the President is a national of either Contracting Party or if he is otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President should make the necessary appointments. If the Vice-President is a national of either Contracting Party or if he, too, is prevented from discharging the said function, the member of the court next in seniority who is not a national of either Contracting Party should make the necessary appointments.

(5) The arbitration tribunal shall reach its decisions by a majority of votes. Such decisions shall be final and binding. Each Contracting Party shall bear the cost of its own member and the cost of counselling in the arbitration proceedings. The cost of the Chairman and the remaining costs shall be borne in equal parts by the Contracting Parties. The arbitration tribunal may make a different regulation concerning costs. In all other respects, the arbitration tribunal shall determine its own procedure.

Article 11

(1) Disputes concerning investments between a Contracting Party and an investor of the other Contracting Party, in connection with these investments in the territory of the former Contracting Party, should be amicably settled as far as possible.

(2) If the dispute cannot be settled in the way prescribed in paragraph (1) of this Article within six months of the date the request for the settlement has been submitted, it shall be at the request of the investor filed to:

a) the competent court of the Contracting Party in whose territory the investment was made, or

b) the International Centre for the Settlement of Investment Disputes (ICSID) established under the Convention of 18 March 1965 on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of Other States, or

c) an ad hoc arbitral tribunal under the arbitration rules of the United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL), or

d) any other form of arbitral settlement agreed upon by parties to the dispute.

(3) If the dispute is submitted in accordance with paragraph (2) to the competent Court of the Contracting Party, the investor cannot at the same time seek the international arbitration. If the dispute is filed for arbitration the award shall be binding and shall not be subject to any appeal or remedy other than those provided for in the said convention. Each Contracting Party shall enforce the arbitral award in accordance with its relevant laws and regulations.

4. During arbitration proceedings or the enforcement of the award, the Contracting Party involved in the dispute shall not allege as defence its sovereignty or the fact that the investor of the other Contracting Party has received compensation under an insurance contract in respect of all or a part of his losses.

Article 12

Each Contracting Party may propose to the other Contracting Party consultations on any matter relating to this Agreement. These consultations shall be held at a place and a time agreed upon through diplomatic channels.

Article 13

This Agreement shall be in force irrespective of whether or not diplomatic or consular relations exist between the Contracting Parties.

Article 14

(1) This Agreement shall enter into force thirty days after the date of last written notice of fulfilment of the domestic statutory procedures, necessary for entry into force of this Agreement.

(2) It shall remain in force for a period of ten years and shall remain in force thereafter for an unlimited period unless denounced in writing by either Contracting Party twelve months before its expiration.

(3) In respect of investments made prior to the date of termination of this Agreement, the provisions of Articles 1 to 13 shall continue to be effective for a further period of twenty years from the date of termination of this Agreement.

Done at Minsk on 27th Rajab 1430h corresponding to 20th July 2009 in duplicate in the Arabic, Russian, and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergence of interpretation, the English text shall prevail.

**For the Government of
the Kingdom of Saudi Arabia**



**Ibrahim A. Al-Assaf
Minister of Finance**

**For the Government of
the Republic of Belarus**



**Sergei Martynov
Minister of Foreign Affairs**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

СОГЛАШЕНИЕ
между Правительством Королевства Саудовская Аравия и
Правительством Республики Беларусь
о содействии осуществлению и взаимной защите инвестиций

Правительство Королевства Саудовская Аравия и Правительство Республики Беларусь, именуемые в дальнейшем Договаривающиеся Стороны,

желая углублять экономическое сотрудничество между двумя государствами,

стремясь создать благоприятные условия для инвестиций, осуществляемых инвесторами государства одной Договаривающейся Стороны на территории государства другой Договаривающейся Стороны,

признавая, что взаимное содействие осуществлению и защита таких инвестиций способствуют развитию деловой инициативы и увеличению благосостояния обоих государств,

договорились о нижеследующем:

Статья 1

В настоящем Соглашении нижеприведенные термины имеют следующее значение:

1. Инвестиции – все виды имущества, находящегося в собственности или на другом законном основании у инвестора Договаривающейся Стороны на территории государства другой Договаривающейся Стороны в соответствии с законодательством последней и включающего, в частности, но не исключительно:

а) движимое и недвижимое имущество, а также любые права, такие как ипотека, аренда, право залога, а также залог и другие подобные права;

б) акции, доли, облигации коммерческих организаций и иные формы участия в коммерческих организациях, а также ценные бумаги,

كسب

A.P.

выпущенные Договаривающейся Стороной или любым из ее инвесторов;

в) права требования в отношении денежных средств, таких как займы, или любого исполнения обязательств по договору, имеющему экономическую ценность и связанному с инвестициями;

г) права на интеллектуальную собственность, которые включают, в частности, но не исключительно, авторские права, патенты на изобретения, промышленные образцы, ноу-хау, товарные знаки, коммерческую тайну, фирменные наименования, гудвилл;

д) любое право, предоставляемое в соответствии с законодательством либо договором, любой лицензией, разрешением или концессией, выданными в соответствии с законодательством.

Любое изменение формы, в которой осуществляется инвестирование или реинвестирование имущества, не затрагивает его характера как инвестиций при условии, что такое изменение не противоречит законодательству государства Договаривающейся Стороны, на территории которого осуществлены инвестиции.

2. Доходы – суммы, полученные посредством инвестиций, и, в частности, но не исключительно, включающие прибыль, дивиденды, платежи в счет роялти, доходы от прироста стоимости имущества или другие подобные платежи или вознаграждения.

3. Инвестор:

а) в отношении Королевства Саудовская Аравия:

I) физические лица, являющиеся гражданами Королевства Саудовская Аравия в соответствии с его законодательством;

II) любая организация, являющаяся или не являющаяся юридическим лицом, созданная в соответствии с законодательством Королевства Саудовская Аравия и имеющая свое местонахождение на территории Королевства Саудовская Аравия, такая, как корпорация, предприятие, кооператив, компания, товарищество, бюро, учреждение, фонд, организация, деловая ассоциация и другие подобные структуры, независимо от того, являются они или нет организациями с ограниченной ответственностью.

III) Правительство Королевства Саудовская Аравия, его финансовые учреждения и компетентные органы, такие, как Валютное агентство Саудовской Аравии, государственные фонды и другие подобные правительственные учреждения, существующие в

Саудовской Аравии;

б) в отношении Республики Беларусь:

I) физические лица, которые в соответствии с законодательством Республики Беларусь являются гражданами Республики Беларусь;

II) любое юридическое лицо, включая коммерческие организации, деловые ассоциации, товарищества, государственные учреждения и иные организации, созданные согласно законодательству Республики Беларусь.

4. Территория – суша, а также морское пространство, дно и недра, которые находятся под суверенитетом Договаривающихся Сторон и над которыми Договаривающиеся Стороны осуществляют суверенные права или юрисдикцию в соответствии с международным правом.

Статья 2

1. Каждая Договаривающаяся Сторона будет на своей территории содействовать, насколько это возможно, инвестициям инвесторов другой Договаривающейся Стороны и будет допускать такие инвестиции в соответствии со своим законодательством. Этим инвестициям неизменно будет предоставляться справедливый и равноправный режим.

2. Инвестициям инвесторов каждой из Договаривающихся Сторон неизменно будет предоставляться полная защита и безопасность на территории другой Договаривающейся Стороны.

3. Ни одна из Договаривающихся Сторон не будет препятствовать посредством необоснованных или дискриминационных мер управлению, владению, распоряжению инвестициями, их поддержанию или использованию на своей территории инвесторами другой Договаривающейся Стороны

Статья 3

1. Каждая Договаривающаяся Сторона предоставит допущенным инвестициям и доходам от инвестиций инвесторов другой Договаривающейся Стороны режим не менее благоприятный, чем тот,

который предоставлен инвестициям и доходам от инвестиций инвесторов любого третьего государства.

2. В соответствии со своим законодательством каждая Договаривающаяся Сторона предоставит допущенным инвестициям и доходам от инвестиций инвесторов другой Договаривающейся Стороны режим не менее благоприятный, чем тот, который предоставлен инвестициям и доходам от инвестиций собственных инвесторов.

3. В отношении управления, поддержания, использования, владения или распоряжения инвестициями инвесторов или средств обеспечения прав на такие инвестиции, например, перевода платежей или возмещения убытков, или в отношении любой другой связанной деятельности каждая Договаривающаяся Сторона на своей территории предоставит инвесторам другой Договаривающейся Стороны режим, не менее благоприятный, чем предоставляемый собственным инвесторам или инвесторам любого третьего государства, в зависимости от того, какой из режимов является более благоприятным.

4. Положения пунктов 1, 2 и 3 настоящей статьи не распространяются на привилегии, предоставляемые любой из Договаривающихся Сторон инвесторам третьего государства в силу членства или участия в таможенном союзе, экономическом союзе, общем рынке, зоне свободной торговли или подобном экономическом образовании.

5. Положения настоящей статьи не применяются к вопросам налогообложения.

Статья 4

1. Инвестиции инвесторов любой из Договаривающихся Сторон не подлежат экспроприации, национализации или любым другим мерам, действие которых эквивалентно экспроприации или национализации (далее – экспроприация), со стороны другой Договаривающейся Стороны, иначе как в общественных интересах этой Договаривающейся Стороны в соответствии с национальным законодательством и при обеспечении своевременной, адекватной и эффективной компенсации.

Такая компенсация должна быть эквивалентна стоимости экспроприированных инвестиций на момент, непосредственно предшествующий экспроприации либо ее обнародованию, в зависимости от того, что имело место раньше. Компенсация выплачивается без задержки и должна включать процент до момента платежа, быть эффективно осуществимой и переводиться без ограничений.

Условия об определении компенсации и ее выплате должны быть выполнены до или на момент экспроприации. Законность любой такой экспроприации и размер компенсации подлежат пересмотру в соответствии с надлежащей правовой процедурой.

2. Инвесторам любой Договаривающейся Стороны, чьи инвестиции на территории другой Договаривающейся Стороны понесли убытки вследствие войны или другого вооруженного конфликта, революции, государственного чрезвычайного положения или подобной ситуации, последней Договаривающейся Стороной предоставляется режим, не менее благоприятный, чем тот, который последняя Договаривающаяся Сторона предоставляет собственным инвесторам в том, что касается восстановления, возмещения убытков, компенсации. Причитающиеся платежи будут переводиться без ограничений.

3. Инвесторам любой Договаривающейся Стороны на территории другой Договаривающейся Стороны предоставляется режим наибольшего благоприятствования в отношении положений, предусмотренных в настоящей статье.

Статья 5

В случае осуществления платежа Договаривающейся Стороной или ее уполномоченной организацией инвестору по гарантии, предоставленной в отношении инвестиций, осуществленных этим инвестором на территории другой Договаривающейся Стороны, последняя Договаривающаяся Сторона должна признавать передачу любых прав или права требования от инвестора или любой его дочерней или зависимой организации первой Договаривающейся Стороне или ее уполномоченной организации.

Статья 6

Каждая Договаривающаяся Сторона гарантирует инвесторам другой Договаривающейся Стороны после выполнения всех налоговых обязательств беспрепятственный перевод платежей, связанных с инвестициями и доходами от инвестиций, которыми они владеют на территории другой Договаривающейся Стороны, в частности:

- а) основных и дополнительных вкладов, необходимых для поддержания или расширения инвестиций;
- б) доходов;
- в) платежей в счет погашения займов;
- г) выручки от ликвидации либо полной или частичной продажи инвестиций;
- д) компенсации, предусмотренной в статье 4 настоящего Соглашения.

Статья 7

1. Переводы платежей, предусмотренные статьями 4, 5 или 6 настоящего Соглашения, будут осуществляться без задержки по рыночному обменному курсу на дату обращения инвестора о соответствующем переводе.

2. Данный обменный курс при отсутствии рыночного обменного курса должен соответствовать кросс-курсу, полученному от тех курсов, которые применялись бы Международным валютным фондом для конвертации валют, участвующих в специальных правах заимствования.

Статья 8

Если положения внутреннего законодательства любой из Договаривающихся Сторон либо обязательства в соответствии с международным правом, существующие в настоящее время или установленные между Договаривающимися Сторонами впоследствии в дополнение к настоящему Соглашению, содержат общие или специальные правила, предоставляющие инвестициям инвесторов

другой Договаривающейся Стороны режим, более благоприятный, чем тот, который устанавливается настоящим Соглашением, то такие правила будут иметь преимущественную силу по отношению к настоящему Соглашению в той степени, в которой они более благоприятны.

Статья 9

Настоящее Соглашение будет также применяться к инвестициям, осуществленным инвесторами любой из Договаривающихся Сторон до вступления его в силу на территории государства другой Договаривающейся Стороны в соответствии с законодательством последней.

Статья 10

1. Споры между Договаривающимися Сторонами в отношении толкования или применения настоящего Соглашения должны по возможности разрешаться дружественным способом по дипломатическим каналам.

2. Если спор не может быть разрешен подобным способом в течение шести месяцев, этот спор по ходатайству любой из Договаривающихся Сторон должен быть передан в арбитражный суд.

3. Арбитражный суд будет учреждаться для каждого конкретного случая следующим образом. Каждая Договаривающаяся Сторона назначит одного члена суда, а эти два члена суда определяют гражданина третьего государства, который назначается председателем суда обеими Договаривающимися Сторонами. Члены суда должны быть назначены в течение двух месяцев, а председатель суда – в течение трех месяцев с даты уведомления любой из Договаривающихся Сторон другой Договаривающейся Стороны о намерении передать спор в арбитражный суд.

4. Если необходимые назначения не были произведены в сроки, указанные в пункте 3 настоящей статьи, каждая из Договаривающихся Сторон, если не договорились об ином, может обратиться с просьбой о производстве необходимых назначений к Председателю Международного Суда. Если Председатель Международного Суда

является гражданином одной из Договаривающихся Сторон или он не в состоянии осуществить вышеупомянутые действия по другим причинам, необходимые назначения будут производиться вице-председателем Международного Суда. Если вице-председатель Международного Суда является гражданином одной из Договаривающихся Сторон или же он также не в состоянии осуществить вышеупомянутые действия, необходимые назначения будут производиться следующим по старшинству членом Международного Суда, не являющимся гражданином ни одной из Договаривающихся Сторон.

5. Арбитражный суд принимает решения большинством голосов. Решения суда являются окончательными и обязательными. Каждая Договаривающаяся Сторона несет расходы назначенного ею члена суда и ее представителей на заседаниях суда. Расходы председателя суда, а также другие расходы будут поделены поровну между Договаривающимися Сторонами. Суд вправе принять иное решение относительно расходов. По всем другим вопросам суд сам определяет регламент своей работы.

Статья 11

1. Споры между Договаривающейся Стороной и инвестором другой Договаривающейся Стороны относительно инвестиций на территории первой Договаривающейся Стороны будут разрешаться по возможности дружественным способом.

2. Если такой спор не может быть разрешен способом, указанным в пункте 1 настоящей статьи, в течение шести месяцев с даты подачи заявления об урегулировании спора, такой спор по заявлению инвестора должен быть передан в:

а) компетентный суд Договаривающейся Стороны, на территории которой были осуществлены инвестиции; или

б) Международный центр по урегулированию инвестиционных споров (ICSID), учрежденный Конвенцией по урегулированию инвестиционных споров между государствами и физическими и юридическими лицами других государств от 18 марта 1965 г.; или

в) арбитражный суд "ad hoc" согласно арбитражному регламенту Комиссии Организации Объединенных Наций по праву

международной торговли (UNCITRAL); или

г) в любой иной арбитраж, согласованный сторонами в споре.

3. Если спор передан на рассмотрение в соответствии с пунктом 2 настоящей статьи в компетентный суд Договаривающейся Стороны, инвестор не имеет права обращаться одновременно в международный арбитраж. Если спор передан на рассмотрение в арбитраж, арбитражное решение является обязательным и не подлежит обжалованию по основаниям иным, чем те, которые предусмотрены в указанной Конвенции. Каждая Договаривающаяся Сторона должна приводить в исполнение арбитражное решение в соответствии со своим законодательством.

4. Договаривающаяся Сторона, являющаяся стороной в споре, не будет в ходе арбитражного разбирательства или исполнения решения арбитражного суда ссылаться для своей защиты на свой суверенитет или на тот факт, что инвестор другой Договаривающейся Стороны получил компенсацию, покрывающую полностью или частично понесенные убытки.

Статья 12

Каждая Договаривающаяся Сторона может предложить другой Договаривающейся Стороне консультации по любому вопросу, относящемуся к настоящему Соглашению. Место и время проведения таких консультаций будут согласовываться по дипломатическим каналам.

Статья 13

Настоящее Соглашение будет действовать независимо от наличия между Договаривающимися Сторонами дипломатических или консульских отношений.

Статья 14

1. Настоящее Соглашение вступит в силу через тридцать дней с даты последнего письменного уведомления о выполнении соответствующих процедур, необходимых для вступления в силу


настоящего Соглашения.

2. Настоящее Соглашение будет действовать в течение десяти лет, оставаться в силе по истечении этого периода на неопределенный срок и может быть прекращено любой из Договаривающихся Сторон путем письменного уведомления по дипломатическим каналам за двенадцать месяцев.

3. В отношении инвестиций, осуществленных до прекращения действия настоящего Соглашения, положения статей 1-13 будут оставаться в силе в течение последующих двадцати лет, считая с даты прекращения действия данного Соглашения.

Совершено в городе г. Минске 27/07/1430, что соответствует 20 июля 2009 года, в двух подлинных экземплярах на арабском, русском и английском языках, причем все тексты являются равно аутентичными. В случае расхождения в толковании положений настоящего Соглашения предпочтение будет отдаваться тексту на английском языке.


За Правительство
Королевства Саудовская
Аравия



Ибрагим А. Аль Ассаф

Министр финансов

За Правительство
Республики Беларусь



Сергей Мартынов

Министр иностранных дел